الهوية والسرد والأطر:
تقييم المبادرات الكردية في تركيا

جوهانا نيكانين

باحث سياسي

ملخص:

أطلقت الحكومة التركية في عام 2009 مبادرة جديدة لحل المسألة الكردية. لكن سرعان ما واجهت هذه المبادرة مأزقًا، لم يتم التغلب عليه إلا بإعلان سياسة جديدة في نهاية عام 2012. هذا العمل المقارن يتبنى ثالوث مايكل بارنيت؛ الهوية، والسرد، والأطر لإظهار كيف أن الفضاء الثقافي الذي ينخرط من خلاله حزب العمال الكردستاني بشكل سلمي يعتبر شرعيًا ومرغوبًا فيه. تظهر المقارنات بين السياستين عن أن أطر السرد السياسي يمكن أن يكون لها تأثير تكويني في النتائج. ويوضح هذا العمل كيف أن نوعية الحزم الحكومي يتذبذب بين دلالات وإشارات مختلفة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليد متعمق الجذور في الحكم التركي.

منذ عام 1984 عندما بدأ حزب العمال الكردستاني كفاحه المسلح ضد الدولة التركية، تم وضع أطر للسياسات الأمنية التركية المتعلقة بالقضية الكردية، وظهر حزب العمال الكردستاني كتهديد أمني يجب معالجته. في الواقع، تعود جذور المسألة الكردية في تركيا الى تأسيس الجمهورية في عام 1923، عندما تم طمس الهوية الكردية وتذويبها في الهوية التركية. ووفقًا لمعاهدة لوزان (1923)، كانت هناك أقليات ثلاث معترف بها رسميًا في تركيا: الأرمن واليهود واليونانيون. وتم منح هذه المجموعات الثلاث وضع الأقليات على أساس دينهم.

أما الهوية الكردية – سواء كانت وطنية أو عرقية – فلم يتم الاعتراف بها من قبل الجمهورية، مما أدى إلى عقود من انتفاضات الأكراد ضد السياسات القمعية والاستيعابية التي انتهجتها الدولة. فقد أنكرت الدولة التركية، لفترة طويلة، الطبيعة العرقية السياسية للمسألة الكردية، واعتبرتها مشكلة اجتماعية واقتصادية. لكن بحلول أوائل التسعينيات، بدأ تصور الدولة وأساليبها فيما يتعلق بالمسألة الكردية يتغير نتيجة السخط المتزايد وزيادة الاشتباكات المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والجيش. وبدا من الواضح ضرورة الاعتراف بالبعد

رؤية تركية
2013 - 7
47 - 29

العرقي للمسألة. ومع استمرار سياسة القمع طوال أعوام التسعينيات، اعتبرت الحكومة الاضطرابات حركات انفصالية عرقية تستلزم اتخاذ تدابير عسكرية. ولذلك، تم التعامل مع هذه القضية من منظور أمني في التسعينيات.[1]

لكن منذ تولي أردوغان منصب رئيس الوزراء في عام 2003، ألمح الى أن حزب العدالة والتنمية على استعداد للإستماع إلى المطالب السياسية الكردية بشأن المزيد من الحقوق السياسية وإجراء مفاوضات سلام مع حزب العمال الكردستاني. وفي مسيرة عام 2005 في مدينة ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية، أعلن أردوغان بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ فترة طويلة ليس القمع ولكن المزيد من الديمقراطية.[2] وقد قوبلت تصريحات أردوغان بالشك والريبة من الجانبين؛ أوساط المعارضة والأوساط الكردية، فاتهمت المعارضة أردوغان بالرضوخ لمطالب الإرهابيين، ورأت الدوائر الكردية أن تصريحات أردوغان مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض. وبعد ثلاث سنوات في أكتوبر 2008، اعتبر أردوغان أن «الديمقراطية هي الرد على الإرهاب والتطرف العرقي وجميع أنواع التمييز. فليس من المهم أين يعيش الإنسان أو ما هو عرقه؟! المهم أن يشعر الجميع أنهم مواطنون متساوون ويتمتعون بالحرية في بلدنا».[3]

لكن فقط في عام 2009 أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. جاءت المبادرة بعد عشر سنوات من منح الاتحاد الأوروبي تركيا وضع دولة مرشحة. في البداية عرفت المبادرة باسم الانفتاح الكردي، ثم لاحقًا بمسميات عدة؛ الانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية بالإضافة الى مسمّيات أخرى، وكان الهدف منها التحويل الجذري لـ«الهيكل المؤسسي الأساسي لنظام ما بعد عام 1980 من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة الجمعيات، والانخراط في لامركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل في المركز الوطني».[4] وكان الهدف الأساسي هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني.

منذ تولي أردوغان منصب رئيس الوزراء في عام 2003، ألمح الى أن حزب العدالة والتنمية على استعداد للإستماع إلى المطالب السياسية الكردية بشأن المزيد من الحقوق السياسية وإجراء مفاوضات سلام مع حزب العمال الكردستاني

يمكن القول أن هناك جذورًا للمبادرة في السياسة الداخلية والظروف الخارجية. هناك خمسة عوامل رئيسة وراء هذه المبادرة يمكن تمييزها: الأول، أنها تكمل استراتيجية الحكومة "تصفير المشكلات مع الجيران" وتعطيها مصداقية محليًا ودوليًا. كما أنها تعد استجابة لانعدام الأمن محليًا، بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق في عام 2004. ثانيًا، حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم إغلاقه في ديسمبر 2009 من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد حصل على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوب شرق البلاد في الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس 2009، لذا حاولت الحكومة مناشدة الناخبين الأكراد للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة. ثالثًا، بعد فشل محاولات تدمير معاقل حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب انسحاب القوات الأمريكية من العراق، اضطرت الحكومة إلى إيجاد حل جديد للوضع في جنوب شرق البلاد الذي أصبح شائكًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق. رابعًا، ما يسمى بقضية أرغينيكون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا وتحييد دور الجيش، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة. وأخيرًا، كانت هناك عوامل اقتصادية مهمة شجعت على حل المشكلة الكردية بطرق سلمية. فبالإضافة إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، كان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق طرق لخطوط أنابيب جزءًا من المعادلة. فعندما تحل تركيا المسألة الكردية، فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة

بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بما في ذلك نابوكو".[5]

من الأمل الى الشك

لقد بعثت المبادرة السياسية على الأمل والتفاؤل داخل الأوساط الكردية المعتدلة، والأوساط السياسية الليبرالية واليسارية والأكاديمية وكذلك العديد من المعلقين الأوروبيين. ومع ذلك، فإن حزبَي المعارضة الرئيسين: حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، واصلا معارضة المبادرة بشدة، مدعييَن أن أردوغان يتلاعب بالأمن القومي التركي من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وظل الكثيرون في اللوبي الكردي متشككين، من أن المبادرة لن تغير أو تصلح الأوضاع في تركيا. وسرعان ما تحول التفاؤل الى شكوك وريبة. وبدأت فرصة الحل تضيع بحجة أن «تركيا لمدة سنة تقريبًا، كانت تناقش المبادرة. ومع ذلك، لم يتم التوصل الى حل ملموس».[6] كما قال ألساندري: إن «الانفتاح» الذي أعلن عنه حزب العدالة والتنمية العام الماضي قد فقد الكثير من زخمه. فمع تزايد الاستقطاب، يبدو أنه من غير المرجح أن تكون هناك مشاركة بناءة جديدة بين القوى السياسية التركية لحل المسألة الكردية «.[7]

أشار التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية لعام 2010، إلى أن «التدابير التي تم الإعلان عنها في إطار الانفتاح الديمقراطي لم ترق إلى التوقعات ولم يتم تنفيذها». ورأى النقاد الأكراد أن الانفتاح التركي ليس انفتاحًا على الأكراد، لا سيما مع فشل رئيس الوزراء في إشراك الأكراد في المبادرة. وردًّا على هذه

في مسيرة عام 2005 في مدينة ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية، أعلن أردوغان بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ فترة طويلة ليس القمع ولكن المزيد من الديمقراطية

الانتقادات، أكد أردوغان أن الانفتاح قائم وأن الحكومة تقف بحزم وراءه، وأن «أولئك الذين يدعون أن الانفتاح الديمقراطي خال من أي محتوى... يمكن أن يملؤوه بأنفسهم. ونحن مستعدون لهذا.»[8] ولكن المواجهات العنيفة بين حزب العمال الكردستاني والجيش بدأت بالفعل تشتد، وتلَتْ ذلك موجات ضخمة من الاعتقالات.

فرصة جديدة

ومع اقتراب نهاية عام 2012، وفشل المحادثات السرية بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية في 2009–2011، بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إمرالي. وبدا المشهد السياسي مختلفًا هذه المرة مقارنة بعام 2009 عندما تم إطلاق المبادرة السابقة. لقد أدى اندلاع العنف في سوريا في عام 2011، إلى حرب أهلية طويلة ودامية بين الموالين للأسد وقوى المعارضة، وظهرت إمكانية تمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي في سوريا. وبدأت أولويات الحكومة التركية تتحول من تغيير النظام في دمشق إلى منع إقامة كردستان سوريا. فقيام كيان كردي يتمتع بالحكم الذاتي في سوريا جنبًا إلى جنب مع حكومة إقليم كردستان العراق يعني الاعتراف بكيانين كرديين رسميًّا وهو ما يعطي الأمل للمواطنين الأكراد الذين يقطنون جنوب شرق تركيا لإقامة كيان كردي مماثل لأكراد تركيا وتحقيق استقلالهم.

وعلاوة على ذلك، شهد العام 2012 أعنف معدلات عنف منذ أواخر التسعينيات، كما جرت موجة اعتقالات واسعة استهدفت الآلاف من الناشطين السياسيين الأكراد. لقد عادت الحكومة إلى المقاربة الأمنية، مع ادعاءات أردوغان أن تصاعد العنف الذي يمارسه الرئيس السوري بشار الأسد قد قدم الدعم لحزب العمال الكردستاني. وسرعان ما أصبح واضحًا لطرفي النزاع أن المقاربة الأمنية عقيمة ومكلفة. وأخيرًا، خضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في ولايتها الثالثة، بعد حصولها على ما يقرب من نصف أصوات الناخبين في الانتخابات العامة في يونيو 2011، لضغوط لاتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الصراع الذي استمر لعقود طويلة وأعاق حدوث تقدم سياسي واقتصادي في تركيا. كما أن الإعلان عن أن فترة زعامة أردوغان لحزب العدالة والتنمية

هي الفترة الأخيرة، كما تقرر في المؤتمر العام الرابع للحزب في 30 سبتمبر 2012، جعل هناك إلحاحًا للدفع بالعملية إلى الأمام.

على الرغم من العقبات الأولية التي واجهتها عملية الانفتاح في عام 2009، إلا أن عملية إمرالي استمرت وحصلت على دعم غير مسبوق من مختلف الدوائر الدولية، بما في ذلك حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري

تشتمل عملية إمرالي على إجراء مفاوضات بين الاستخبارات الوطنية التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبدالله أوجلان، لإنهاء الأعمال العدائية بين الجانبين ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني في مقابل إجراء إصلاحات ومنح المزيد من الحقوق للأكراد في تركيا. وقد واجهت عملية إمرالي تحديات، منها هجوم حزب العمال الكردستاني على ثكنة عسكرية في تشوكورجا، وهو حي في محافظة هكاري، وكذلك مقتل ثلاث نساء كرديات من أعضاء حزب العمال الكردستاني في المعهد الكردي في باريس، من بينهنّ سكينة جانسيز، أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني القلائل. لكن هذه الحوادث لم تعرقل العملية. وفي إطار عملية السلام، وافقت وزارة العدل على القيام ببعض الزيارات التي طال انتظارها لأوجلان، وجرت أول زيارة في بداية يناير 2013 عندما تم السماح لنائبة حزب السلام والديمقراطية؛ إيلا أقات أتا، وأحمد تورك، النائب المستقل ورئيس حزب المؤتمر الديمقراطي (DTK)، بالسفر إلى إمرالي. خلال نفس الفترة، أفرجت تركيا عن مجموعة من رؤساء البلديات السابقين من الأكراد الذين قضوا أكثر من ثلاث سنوات في سجن ديار بكر لصلاتهم المزعومة بمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) التابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK). كما تزامنت عملية السلام أيضًا مع موافقة البرلمان التركي على قانون يسمح للأكراد باستخدام لغتهم الأم، وهو مطلب كردي قديم.

وعقب بعض الخلافات بشأن المجموعة الثانية من الزوار، تم السماح لثلاثة نواب من حزب السلام والديمقراطية بزيارة إمرالي في نهاية فبراير 2013 وهم: برفين بولدان، ألتان تان، وسري سورايا أوندر. وبعد أقل من أسبوع تم تسريب تفاصيل الدقائق التي اجتمع فيها النواب مع أوجلان للصحافة، وأصبحت عملية السلام معرضة للخطر. لقد تم الكشف عن تفاصيل الزيارات التي استغرقت دقائق، وتم الكشف عن أن أوجلان يؤيد تمامًا عملية السلام، ولكنه هدد بالحرب والفوضى إذا لم يتم حل المسألة الكردية في المستقبل. وتضمنت خارطة طريق أوجلان للسلام ثلاث مراحل: أولًا وقف إطلاق النار فورًا، وثانيًا، انسحاب حزب العمال الكردستاني من تركيا، وثالثًا نزع السلاح. وعلى الرغم من أن الحكومة أصرت على أن تسريب تفاصيل الاجتماعات لن يضر بالعملية، إلا أن الكشف عن

تفاصيل الاجتماع أسفرت عن خلافات بين حزب السلام والديمقراطية والحزب الحاكم. وفي مناسبات عديدة، أشار أردوغان إلى أن تعليقات حزب السلام والديمقراطية أضرت بالعملية، ومن جانبه، رمى حزب السلام والديمقراطية بالمسؤولية على الحكومة. وتم استبدال السرد الحكومي عن الوحدة بالحديث الكردي عن حكومة لا يوثق بها. وأصبح غياب الثقة بين الجانبين أكثر وضوحًا مع كل عثرة تقف في طريق عملية السلام، خاصة مع هجوم أردوغان ليس فقط على حزب السلام والديمقراطية ولكن على الصحافة أيضًا.

وعلى الرغم من العقبات الأولية التي واجهتها عملية الانفتاح في عام 2009، إلا أن عملية إمرالي استمرت وحصلت على دعم غير مسبوق من مختلف الدوائر الدولية، بما في ذلك حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري. وفي إشارة الى اغتيالات باريس، رأى زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال قيلتشدار أوغلو أن «الاغتيالات يجب ألا تؤثر في عملية إمرالي. وإذا عزمت الحكومة على دفع هذه العملية إلى الأمام، فينبغي عليها أن تمضي قدمًا»[9]. وفي حين تبنى حزب الحركة القومية موقفًا سلبيًا من المبادرة – متعهدًا «بمقاومة العملية مقاومة الذئاب»[10]، كانت تعليقات المحللين السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني أقل تفاؤلًا. على سبيل المثال، جنكيز تشندر، الكاتب في صحيفة راديكال، «كان حذرًا في

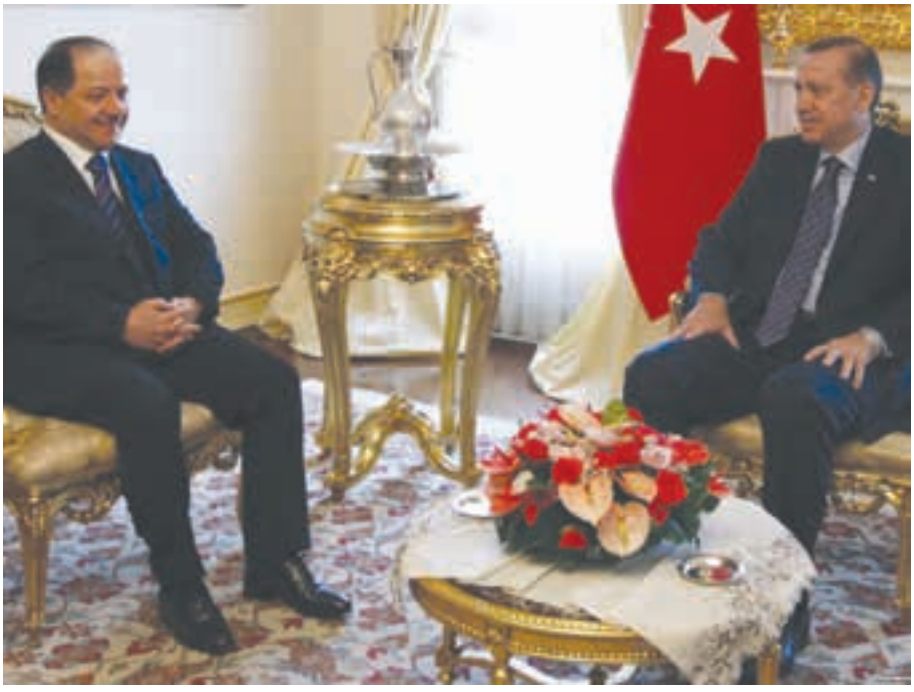

مسعود بارزاني أعلن دعمه الكامل لهذه العملية

تفاؤله»[11]. بينما رأى بولنت كاناش، رئيس تحرير صحيفة زمان اليوم، أن «المحادثات مع حزب العمال الكردستاني ينبغي أن تستمر. ولكن، كما أشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أن على تركيا الاستمرار في مكافحة تلك الجماعات التي تسفك الدماء من أجل مصالح دول أجنبية. لأنه، عندما يضع حزب العمال الكردستاني سلاحه، فسوف تتوقف العمليات تلقائيًا».[12]

عمومًا، كانت الجهات الكردية متفائلة، فعلى سبيل المثال، مسعود بارزاني، الزعيم الكردي الإقليمي، أعلن عن دعمه الكامل لهذه العملية. ومع ذلك، رأى العديد من الساسة الأكراد أنه ينبغي على الدولة أيضًا أن توقف عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني، وليس العكس فقط، لإعطاء فرصة لعملية السلام. وفي جنازة السيدات الثلاث أعضاء حزب العمال الكردستاني، اللاتي قتلن في باريس، قال أحمد تورك إنه من المستحيل أن نتحدث عن السلام عندما تقوم القوات التركية بقصف جبل قنديل في إقليم كردستان العراق حيث يتمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني بشكل رئيسي.[13] وبالمثل، بناء على زيارته كردستان العراق في أعقاب الزيارة الثانية لوفد حزب السلام والديمقراطية لجزيرة إمرالي، انتقد وفد آخر، بقيادة صلاح الدين دميرتاش، الغارات الجوية المستمرة ورأى أنها تضعف الثقة في عملية السلام.

وبالمثل، كانت ردود الأفعال الأولية في أوروبا متفائلة إلى حد ما: «فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تقيم عملية الحوار

وتعتبره تطورًا إيجابيًّا، إلا أنها تفضل نهج الانتظار والترقب قبل اتخاذ موقف مؤيد لهذه العملية».[14] وفي مقابلة مع دانجبلا الهولندية اليومية، أشاد مقرر تركيا في البرلمان الأوروبي «ريا أومن رويتن» بجهود الحكومة التركية في إجراء إصلاحات ديمقراطية وسعيها إلى إيجاد حل للمسألة الكردية، وفي الوقت نفسه انتقد بشدة أحزاب المعارضة التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي في تركيا. ومؤخرًا في استطلاع للرأي، رأى ما يقرب من نصف المواطنين الأتراك أن الحكومة ينبغي عليها أن تبدأ التفاوض مع حزب العمال الكردستاني لإلقاء السلاح.[15] لذا يمكن القول إن هناك شعورًا عامًّا بالتفاؤل تجاه المبادرة أكثر مما كان عليه الحال في عام 2009، ويرجع ذلك إلى عدم معارضة الحزب المعارض الرئيس، وإشراك وكالة الاستخبارات الوطنية في هذه العملية. المشهد السياسي الآن أكثر ملاءمة للانفتاح السياسي.

عمومًا، في محاولة إشراك حزب العمال الكردستاني، خاطر أردوغان بنفسه سياسيًّا، حيث رأى البعض أنه ضعيف ويعمل ضد المصالح الوطنية. لكن لإظهار كيف أن العزم كنوعية للحكم تمت إعادة صياغته للوصول إلى ظروف ثقافية وسياسية ملائمة للمبادرات، فإن هذه الورقة تتبنى ثالوث مايكل بارنيت؛ الهوية والسرد والأطر. وكما كتب بارنيت بخصوص إسرائيل، وإسحق رابين واتفاقات أوسلو في عام 1993، "هذه التفسيرات الآلية في بعض الأحيان تفشل في التوصل إلى ما يميز ممارسات وسياسات رابين – ولكن الفضاء الثقافي في السياسة الإسرائيلية الذي أصبح فيه الانسحاب من الأراضي شيء مرغوب فيه وشرعي، هو بناء الهوية الوطنية الإسرائيلية والمصالح التي كانت مرتبطة بعملية السلام التي تشتمل على حل وسط مع الفلسطينيين".[16]

على الرغم من العقبات الأولية، وعلى عكس انفتاح عام 2009، استمرت عملية إمرالي وحصلت على دعم غير مسبوق من مختلف

في شرح عمل رابين، يوظف بارنيت ثالوث الهوية، والسرد، والأطر لاستكشاف الشروط الثقافية المسبقة التي وضعتها النخب السياسية. يعد هذا الثالوث إطارًا فعالًا يمكن من خلاله تحليل الحالة التركية؛ حيث إن هذه المفاهيم الثلاثة «ضرورية لفهم الأسس الثقافية التي تجعل إجراءات معينة ممكنة ومرغوبًا فيها. ومع ذلك فإن ما هو ممكن وشرعي، يحدده أيضًا السياق المؤسسي الذي يشكل: حسابات النخب السياسية استراتيجيًّا؛ والسرد والأطر التي يتم اختيارها لتصبح تبعية سياسية، وعمليات التفاعل المجتمعي التي هي مصنع تشكيلات ثقافية جديدة وتفرز نتائج السياسات».[17] يوضح هذا المقال كيف أن أردوغان «حاول إعادة صياغة الهوية الوطنية في إطار رواية تاريخية جديدة، ومرتبطة بإطار من السلام والازدهار».[18]

الثالوث الجدير بالملاحظة: الهوية، والسرد، والأطر

ثالوث الهوية والسرد والأطر ينتج عنه «فهم العلاقة بين الخلاف على الهوية القومية، وكيف يرتبط هذا الخلاف بالسرد التاريخي الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وكيف أن الأطر التي تربط السرد التاريخي والمصالح المنفصلة هي عدو أساسي للتعبئة المجتمعية لصالح مشروع أو سياسة معينة».[19] فالهويات تتشكل بشكل مستمر من خلال الممارسات الخطابية، مع بعض اللحظات التي تشهد مفاوضات هوية أكثر سرعة من غيرها. يقول بارنيت: «على الرغم من أن الهويات القومية والدولية هي دائمًا في تفاوض، فيمكن توقع أن تكون هذه المفاوضات ساخنة، لا سيما خلال لحظات التغيرات السريعة في السياسة الداخلية والدولية. على المستوى الدولي، التغييرات في الأنماط النظامية، التي تسببه السياسات عبر الوطنية أو الاقتصادية أو العسكرية، يمكن أن تؤدي إلى تغيرات محلية كبيرة ومناقشات بشأن الهوية الوطنية وعلاقة الدولة بالمجتمع الأوسع».[20]

الطريقة التي صاغ بها أردوغان القضية تغيرت رمزيًا. إذا كان الحزم خلال الأوقات «السيئة» يعني القوة العسكرية والأمنية، فإنه الآن يوضع في إطار مسألة الأخلاق والفضيلة

ومع ذلك، فإنه يمكن القول بأن بارنيت لا يتعمق بما فيه الكفاية في الاعتراف بالدور التأسيسي الذي تلعبه الهوية في سلوك السياسة الخارجية عندما يشير إلى أن هوية الدولة «لا تسبب فعلًا، بل تجعل بعض الأفعال مشروعة ومفهومة والبعض الآخر غير ذلك».[21] وعلاوة على ذلك، فإن موقفه «الرقيق» البنائي يرى أن المصالح البديهية هي شيء يمكن الجدال فيه. وكما يقول بارنيت: «إن الجهات الفاعلة السياسية يرجح أن تكون لديها تفسيرات متنافسة للمعاني المرتبطة بتلك الهوية، وتتنافس لإصلاح هوية وطنية معينة بسبب القناعات الراسخة والمصالح».[22] هناك شعور أنه يمكن فصل المصالح عن صنع هوية، وأن بعض المصالح «الثابتة» تظل ثابتة في ظل التغيرات التي تشهدها هويات الدولة. ومع ذلك، لا يمكن فصل المصالح عن الهويات واعتبارها فئة بداهة، بل إنها تتشابك بطريقة تجعل من المستحيل معاملتهما كفئتين منفصلتين أو حتى متداخلتين جزئيًا. هذا الموقف «السميك» البنائي -الأقرب إلى ما بعد البنيوية - لا يجعل نموذج بارنيت الثالوثي مفصولًا عن العمل. على العكس، فإنه يدل على أنه مفيد حتى عندما يكون ثالوث المفاهيم أكثر مرونة وأقل تحديدًا.

مفهوم السرد هو آلية مهمّة في صنع الهوية الجماعية. كما يوضح بارنيت: «بكل بساطة، السرد يتعلق بقصة ذات حبكة روائية. كما يطبق على الهوية الوطنية، فإن الأمم تنتج قصصًا حول أصولها، والأحداث المهمّة التي تحدد شعبها، وبعض الاتفاقات حول المكان الذي ينبغي أن يتوجهوا إليه».[23] ويرى أن المشاركين يسردون، والجهات الفاعلة لها

هوية جماعيـة تعتمد على المدى الذي يضعون من خلالـه أنفسـهم داخل قصة مشـتركة أو متطابقـة. ويـرى أن الأحـداث تلعـب دورًا محوريًّـا في الـسرد التاريخـي: «من المسـتحيل تقريبًـا الـسرد في غيـاب سلسـلة الأحـداث التـي ترتبط معرفيًّـا»[24] ويمكـن أيضًا أن يتحـول في الاتجاه العكـسي: لا يمكن للمرء حتـى التحدث عـن الأحداث في حـد ذاتها، ولكن فقط عن بعض الأحداث المعينة.[25] وبعبارة أخرى، فإن تحويل الأحداث إلى سرد يمنحها معنى معرفيًّا.

وأخـيرًا، الأطـر، هي اسـتعارات محددة، وتمثيلات رمزية، وإشارات معرفية تستخدم لتشكيل السلوك والأحداث وتقترح وسائل بديلـة للعمل".[26] إن عمليـة التأطير التي تسـتخدمها النخب السياسـية تتضمـن وعيًا واستراتيجية ومن المهم أن نلاحظ في المناقشة السـابقة حـول السرد: أنه حتى لـو أن السرد الـذي تختـاره الجهـات الفاعلة هـي نتاجات لافتراضات محددة سـلفًا، فـإن الطريقة التي يسـتخدم فيهـا إطـار معـين هي اسـتراتيجية كما يكتـب بارنيـت: «تنشر الجهـات الفاعلة أطـرًا لتفسـير الأحـداث والمشـكلات، مـن أجل التوصل إلى فهم مشـترك للعالم، ولحشد المشـاعر كوسـيلة لحشـد وتوجيـه العمـل الاجتماعي، واقتراح حلـول للمحن الحالية.[27] النخـب السياسـية تسـتخدم «الرمـوز الثقافيـة التـي يتـم اختيارهـا بشـكل انتقائي مـن الأداة الثقافية وتحويلهـا الى أطر عمل».[28] وفي اللحظـات التكوينيـة «يجـب على المغامريـن السياسـيين بناء أطر تكـون قادرة عـلى التوفيـق بين هـذه التناقضـات، ووضع هـذه الأحـداث في مسـارها، أو تعيد صياغة العلاقـة بين المؤسسـات الثقافيـة، وتكاليف وفوائـد السياسـات».[29] في القسـم التالي

سيتم مناقشة ثالوث الهوية والسرد والأطر فيما يتعلق بمبادرة تركيا الديمقراطية وعملية إمرالي.

الانفتاح الديمقراطي: «شيء جيد في الطريق»

عندما صرح الرئيس عبد الله غول في مارس 2009 أن «هناك أشياء جيدة سوف تحدث قريبًا جدًّا»، فإنه بهذا استخدم عبارة رمزية لإطلاق المبادرة السياسية المقبلة التي تهدف إلى إيجاد حل للمسألة الكردية التي استمرت لعقود طويلة. ووضع غول خطًّا فاصلًا بين الماضي «السيّئ» والمستقبل «الجيد». وبالمثل، استخدم أردوغان، إطارًا مماثلًا، وتحدث عن الماضي «السيئ» والمستقبل «الجيد» بقيادة حزب العدالة والتنمية. وفي خطاب ألقاه في البرلمان في أغسطس 2009، تساءل مستنكرًا: «عما أنفقته تركيا من طاقة، ومال، وشباب، في [الحرب] ضد الإرهاب، وتساءل أين كانت ستكون تركيا اليوم، إذا لم تمض السنوات الـ25 الماضية في الصراع؟!»[30] يلاحظ أن النموذج السردي الذي وظفه رومانسي، «في الأساس دراما تحديد الهوية الذاتية التي يرمز إليها تفوق البطل، وانتصاره، والتحرر».[31] اللحظة الحاسمة هي الحاضر، الذي تهيمن عليه معركة التحرر النهائي. إنه تأطير السرد الكلاسيكي الذي يتيح فهم الماضي والحاضر والمستقبل، وربطها معًا من خلال لحظة تكوينية: الانفتاح الديمقراطي المقبل. جاءت هذه التصريحات في وقت كانت فيه الأنشطة الإرهابية في تزايد في الأشهر الماضية

إذا كان الحل العسكري غير ملائم لحل المسألة الكردية، فهناك حاجة إلى مساحة ثقافية جديدة للتوصل لحل سلمي يتمتع بالدعم والقبول

«مع وقوع العديد من الإصابات بعد فترة هدوء نسبي في السنوات الأربع الماضية. حيث تمت مهاجمة العسكريين وحدثت تفجيرات في المراكز والمدن، ذكرتنا بالهجمات الدامية التي وقعت في التسعينيات. كما أدت الأحداث التي بدأت قبل انتخابات 22 يوليو عام 2007، إلى مناقشات ساخنة بشأن المسألة الكردية وجميع جوانب تدابير مكافحة الإرهاب. وأسفرت هذه المناقشات عن توافق في الآراء حول عدم كفاءة وفعالية السياسات التي اتبعت لوقف سفك الدماء، وأوضحت أن المسألة تحتاج إلى أن تعالج بعيدًا عن البعد الأمني من أجل التوصل إلى حل دائم».[32]

استطاع أردوغان وغول وضع إطار للمسألة الكردية، ونأيا بأنفسهما عن الصراع، وظهرا كوسيطين محايدين بين حزب العمال الكردستاني والشعب التركي. الأهم، أنه في الأشهر القليلة الأولى من المبادرة الديمقراطية، تم الاعتراف بالأشياء «السيئة» في الماضي. وهو ما أعطى الانفتاح الديمقراطي قوة رمزية، حيث إن الإدارات السابقة قد فشلت في التصالح مع الماضي. عمومًا وضع هذا الموقف حزب العدالة والتنمية على أرضية أخلاقية في

مواجهة الإدارات السابقة: لقد كان من الجرأة مواجهة حقائق الماضي، ووضع حد للمساوئ التي وقعت في الماضي. وفي أثناء وضع إطار للمبادرة السياسية، استخدم رئيس الوزراء أردوغان السرد التقليدي الذي استخدمته النخب الكمالية في تركيا –لا سيما الإشارات إلى المبدع مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا. على سبيل المثال، في نوفمبر 2009 وجه أردوغان كلمة إلى البرلمان، وأعلن عن المبادرة قائلا: «لا يمكن التخلي أو التراجع عن برلمان مصطفى كمال أتاتورك. لا يمكننا التضحية بالمبادئ الأساسية التي استندت إلى التعددية والحرية والديمقراطية منذ 89 عامًا».[33] وكرر كلمات أتاتورك الشهيرة» السلام في الداخل والسلام في الخارج» لكنه وضعها في إطار المبادئ الديمقراطية والثراء الثقافي. كان هذا مناقضًا لمبدأ التركية – الهوية المدنية المفروضة على الأقليات العرقية غير التركية – على النحو المنصوص عليه عند تأسيس الجمهورية. وباستخدام نفس الأدوات الثقافية التي استخدمها خصومه، استطاع أردوغان وضع إطار للمسألة بطريقة عكسية.

الطريقة التي صاغ بها أردوغان القضية تغيرت رمزيًّا. إذا كان الحزم خلال الأوقات «السيئة» يعني القوة العسكرية والأمنية، فإنه الآن يوضع في إطار مسألة الأخلاق والفضيلة، واتخاذ مواقف حازمة ضد الفاسدين، والعسكريين المتشددين، والعناصر غير الديمقراطية. وبهذه الطريقة، تم تصوير الحزم على أنه إصرار على الوساطة والديمقراطية والمساواة والإنصاف. كما ذكر أردوغان في يونيو 2010: «سأعمل جاهدًا لتحقيق هذا المشروع [المبادرة الديمقراطية] حتى لو كان هذا على حساب فقدان حكومتي».[34] وعلى هذا النحو، تم اعتبار تعزيز السياسات «اللينة» على أنه موقف قوي والسياسات «الجامدة» على أنه موقف ضعيف. غالبًا ما يتم التمييز بين سياسات حزب العدالة والتنمية «الجامدة» فيما سبق، وسياساته «اللينة»، على سبيل المثال، يقول بارك: «إن عصر ما قبل حزب العدالة والتنمية في التسعينيات غلب عليه سياسات رد الفعل والانتهازية، بالإضافة إلى نهج جامد في السياسة الخارجية»، بينما ينظر إلى فترة حكم حزب العدالة والتنمية في الألفية الثانية على أنه عصر «الحوار، والمشاركة، وتدابير بناء الثقة، والوساطة في المنازعات، والاتفاقات التجارية، وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدبلوماسية، والمساعدات الاقتصادية وإعادة الإعمار، وحفظ السلام».[34] تتحدث الكثير من الأدبيات عن الأطر المؤقتة التي وضعها حزب العدالة والتنمية التي عززت السرد.[35] وعلاوة على ذلك، التهديد السائد عزز إعادة صياغة أن «هذه النافذة الجديدة من الفرص ما كان لها أن تظهر لولا تفجر قضية أرغينيكون، التي فضحت مجتمعات الظلام والتعصب السرية المتحالفة مع البيروقراطية العسكرية ومسؤولي الدولة الذين عملوا على تدمير الحكومة»[36]. أو كما قال أردوغان إن: «هناك أشخاصًا يستفيدون من هذه السوق الدموية. هناك أشخاص يحصلون على مصالح سياسية من هذا القطاع

الدموي. وعندما ينتهي الإرهاب، وتصمت الأسلحة وتتخلص الأمهات من الدموع، فإن أولئك الذين يستغلون هذه السوق الدموية سيفلسون».(37)

ومع ذلك فإن ضعف الإطار المؤقت للمبادرة المؤقتة الذي تعزز بمصادر السرد المرتبطة بالهوية القومية، تحول ليلقي اللوم على الإدارات السابقة، أي حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري. ويمكن القول إن هذا التأطير أقصى جزئيًا حزب الشعب الجمهوري من المبادرة، مما جعل من المستحيل الحصول على الدعم اللازم لهذه العملية. وهذا يمكن أن يفسر لماذا بدأ الفضاء الثقافي الضيق الذي فتحته المبادرة في الانغلاق مع إعادة أردوغان صياغة إطار "الحزم" في سياق الانفتاح الديمقراطي. الفضاء الثقافي الذي تمت من خلاله إعادة صياغة إطار "الحزم" من إشاراته التقليدية إلى القوة العسكرية والسياسات القمعية، إلى الحكم الديمقراطي والحوار والمصالحة يتحول الآن إلى شبكات سرية: كان الحزم متبعًا مع هؤلاء الفاعلين غير الديمقراطيين. هذه عملية من إعادة صياغة الأطر حدثت عندما احتدم الصراع بين حزب العمال الكردستاني والجيش. وحدثت موجات ضخمة من الاعتقالات، وأدى التصعيد السريع للعنف في عام 2011 إلى سقوط العديد من الإصابات بين كلا الجانبين. وأصبح من الواضح أن الحيز الثقافي الضيق الذي فتحته المبادرة الديمقراطية لحل المسألة الكردية شرع في الانغلاق.

عملية إمرالي: «إخوان ضد الإرهابيين»

الوضع الذي أعقب إغلاق الفضاء الثقافي وحتى إطلاق عملية إمرالي في أواخر عام 2012، يمكن اعتباره مأزقًا كان من الصعب الهروب منه. إذا كان الحل العسكري غير ملائم لحل المسألة الكردية، فقد كانت هناك حاجة إلى مساحة ثقافية جديدة من أجل التوصل إلى حل سلمي عسكري ولكسب الدعم والقبول. وفي إشارة إلى عملية السلام الإسرائيلية، يقترح بارنيت أن «إمكانية الخروج من المأزق الحالي تتطلب تعبئة الأفراد على طول الفضاء الثقافي المشترك، والفضاء الثقافي لا يُمنح ولكن يبنيه القادة الذين يمكنهم وضع إطار للمسائل بطرق ترتبط بالسرد القائم والمقبول، ولكن هذه الروايات في عصر التشرذم الثقافي مراوغة».(38) هنا يلبي الاستطراد الواقع: فبينما يحتاج الفضاء الثقافي إلى إعادة بناء وهيكلة، فإنه لا يمكن أن يتعارض مباشرة مع الفعل. الروايات لها حدودها، وهي الأكثر وضوحًا في حالات الصراع.

لم يعد للإطار المؤقت السابق الذي أحاط بمبادرة الانفتاح الديمقراطي وجود عند وضع إطار جديد لعملية إمرالي. حيث لم يتم رسم خط مؤقت بين الإرهابيين والأكراد الذين يساندون الحكومة. في سرد الحكومة، كما هو موضح سابقًا، وقف الأكراد مع الحكومة «الموثوق بها» والملتزمة بالحل السلمي. وعلى الرغم من البدء في عملية السلام المعلنة مع حزب العمال الكردستاني

الإشارة إلى الأكراد على أنهم «جزء منا» أو «إخواننا» يمكن أن ينظر إليها على اعتبارها وسيلة ضمنية لتقويض المطالب الكردية بالاعتراف العرقي ومحاولة لتعزيز الهوية الإسلامية المشتركة

واعتماد أطر أكثر شمولية للهوية الوطنية التركية، فإن الحكومة اتبعت خطابًا يرتكز على تقسيم الخطوط ويخلق وحدة وطنية من خلال الآخرين في الداخل.

على سبيل المثال، في خطاب للمجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في يناير عام 2013، أصر أردوغان على أن الجيش لم يقصف الأكراد لكن الإرهابيين: «لقد فتحنا قلوبنا لإخواننا الأكراد. ونحن نلقي القنابل على الإرهابيين فقط. سنستمر في كفاحنا ضد الإرهاب اليوم وغدًا»[39]. وبالمثل، اتخذ الرئيس غول موقفًا حازمًا تجاه الإرهابيين ودعم عملية السلام: «عليك الرد بالأسلحة على أولئك الذين يستخدمون أسلحة ضدك... أولئك الذين يملكون السلاح وأولئك الذين يعطون الأوامر لهؤلاء الناس يجب أن يتوقفوا عن ذلك»[40]. الحزم في عملية إمرالي كان صياغة لموقف متشدد إزاء العناصر غير الديمقراطية والسرية والإرهاب. يمكن أن ينظر إلى وضع إطار بين الإرهابيين «السيئين» والأكراد «الجيدين» على أنه محاولة لكسب المزيد من الدعم الكردي، ولا سيما في مواجهة الانتقادات بشأن سياسات أنقرة «أنها لا تميز بين المقاتلين المسلحين والمدنيين الساخطين».[41]

على الرغم من أن التخلي عن وضع إطار مؤقت، وتحول التركيز على مكافحة الإرهاب قد ضمن دعم المعارضة، إلا أنه من المتوقع أن يقوم أردوغان بإقصاء بعض الجهات السياسية الكردية في هذه العملية. أيضًا يمكن النظر إلى وصف الأكراد بأنهم «جزء منا» أو «أخوة» على اعتباره وسيلة ضمنية لتقويض المطلب الكردي بالاعتراف العرقي ومحاولة لتعزيز الهوية الإسلامية المشتركة. وكما يقول قصير وآخرين: «إن إشارات المسؤولين الحكوميين إلى» إخواننا الأكراد» تجسد قيام حزب العدالة والتنمية بإعادة صياغة الخطاب القديم ووضع إطار لهذه المسألة – واستدعاء الدين من أجل الوحدة الوطنية، ولكن مع الميل بالتذكير بالهوية».[42] وفي كلمته التي ألقاها في المؤتمر العام لحزب العدالة والتنمية في شهر سبتمبر 2012، أشار أردوغان إلى دخول الإمبراطورية السلجوقية في الأناضول في أعقاب الانتصار ضد الإمبراطورية البيزنطية في عام 1071. هذا السرد المختار «يفترض أن هناك تاريخًا مشتركًا بين الأكراد والأتراك»، أيضًا إشاراته إلى صلاح الدين الأيوبي يؤدي نفس الوظيفة، فصلاح الدين الأيوبي شخصية تاريخية يفخر بها كلٌّ من الأكراد والأتراك ويتمتع بمكانة في التراث الإسلامي المشترك.[43]

بالنسبة لميتشل، أظهرت لغة أردوغان في المؤتمر «وجود علاقة غير متكافئة بين الأكراد والأتراك» و«المصالح الكردية التي أُسيء تقييمها بشكل فاضح». (44) على سبيل المثال، حديث أردوغان عن حزب العدالة والتنمية «ورفع الحظر» عن التحدث باللغة الأم الكردية، وحرية حديث الأم إلى طفلها بلغتها الأم، الكردية، كما لو كانت هبة». (45) كما أن السرد عن الوحدة الوطنية والدينية مع تحويل المسؤولية الرئيسة من إيجاد حل لأكراد تركيا – كما يتجلى في الانقسام بين الأكراد «الجيدين» والإرهابيين «السيئين» – من المرجح أن يذكر العديد من الأكراد بالماضي «السيئ» والسعي للوحدة الوطنية. في عملية إمرالي بدأ توجيه الحزم نحو الأكراد بدلًا من أردوغان وحزبه الحاكم. وكان هناك اقتراح ضمني بأن الحكومة قامت بالكثير من الإصلاحات، وأنه يجب على الأكراد القيام بدورهم «ويرتفعوا إلى مستوى التحدي وينأوا بأنفسهم عن خط حزب العمال الكردستاني». (46) الأكراد «الموثوق بهم» بحاجة إلى اتخاذ موقف حازم ضد حزب العمال الكردستاني «الجبان». إطار أردوغان الحالي لعملية السلام، الذي يؤكد الوحدة الوطنية والدينية، وعلى الرغم من التخلي عن الإطار المؤقت للمبادرة الديمقراطية التي أدت الى إقصاء المعارضة، إلا أن الفضاء الثقافي الذي أتاحته عملية إمرالي مازال ضيقًا للغاية للتوصل إلى حل دائم. الأسس الثقافية لبارنيت التي تجعل بعض الأفعال ممكنة ومرغوبة لا يمكن أن تقوم على الميل السابق للحكومة التركية نحو تعزيز الأخوة على حساب التعددية السياسية والمجتمعية الحقيقية. وفي الوقت نفسه، فإن نافذة الفرص التي فتحت مع عملية إمرالي، هي الآن في أوجها لا سيما مع أوجلان وعدة جهات أخرى هامة أعطت الضوء الأخضر للعملية. إذا كان أردوغان قد وضع أطرًا للمبادرة السياسية بمثل هذه الطريقة لتشمل مجموعة متنوعة من الأصوات الكردية بدلًا من «الحط من شأن وقدر الأكراد»، فإنه يعد «سلوك شخص يسعى إلى بناء الثقة عبر الانقسام الطائفي» (47)، وسيعمل على توسيع الفضاء الثقافي في تركيا للتوصل إلى حل دائم للمسألة الكردية.

كان هناك اقتراح ضمني بأن الحكومة قامت بالكثير من الإصلاحات، وأنه يجب على الأكراد القيام بدورهم «ويرتفعوا إلى مستوى التحدي وينأوا بأنفسهم عن خط حزب العمال الكردستاني»

الخاتمة

أظهرت هذه الورقة كيف صاغت النخب السياسية سياستين متعلقتين بالمسألة الكردية في تركيا، والانفتاح الديمقراطي وعملية إمرالي في الآونة الأخيرة، لتوسيع الفضاء الثقافي وإيجاد حل للعنف الذي استمر لعقود طويلة من الصراع بين الدولة وحزب العمال الكردستاني المتشدد. في قلب هذا التأطير

كانت نوعية إدارة الحزم، التي أعادت وضع إطار للمرجعية التقليدية من القوة العسكرية والسياسات التي لا هوادة فيها التي سيطرت على السياسة التركية طوال التسعينيات، للدلالة على الحكم الديمقراطي والحوار والمصالحة. ثم تحولت فيما بعد إلى مرجعها التقليدي للمضي قدمًا في إلقاء المسؤولية على الأكراد للوقوف بحزم ضد حزب العمال الكردستاني غير القانوني.

أيضًا كان هناك تحول آخر في تأطير هاتين المبادرتين السياسيتين. ففي حين تم وضع إطار زمني للانفتاح الديمقراطي، وتم التمييز بين الماضي «السيئ» والمستقبل «الجيد»، حاول رئيس الوزراء أردوغان والرئيس غول إظهار أنفسهما كوسيطين محايدين في الوقت الحاضر. هذا التأطير، ربما عن غير قصد، أقصى المعارضة وعمل على استعدائها وساهم في فشل المبادرة. أما عملية إمرالي التي انطلقت بنهاية عام 2012 فلم يوضع لها إطار مؤقت، ولكنها ارتكزت على فكرة الوحدة الوطنية ضد الإرهاب. وعلى الرغم من أن الهدف النهائي للحكومة هو التخلص من الإرهاب تمامًا، فإن الخط الفاصل بين الأكراد «الجيدين» الذين يدعمون الحكومة «الموثوق بها» والإرهابيين «السيئين» الذين يهددون الوحدة الوطنية يشير إلى احتمال العودة إلى التقليد المتعمق الجذور في الحكم التركي، في تأكيد الوحدة الوطنية أكثر من عدم التجانس القائم على أساس الهوية.

وبالرغم من أنه كانت هناك نقاط اتصال بين جانبي الصراع، إلا أن إدراج حزب العمال الكردستاني في عملية السلام من خلال أوجلان لم يتحقق بالشكل الكامل في الخطاب أو الأفعال، ولا سيما مع وضع الحكومة إطارًا لسياستها مع «الإرهابيين» ودعم الضربات الجوية التي تستهدف قواعد حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل في إقليم كردستان العراق. السرد الآن يتضمن أيضًا تأكيد الأخوة الدينية التي يعود تاريخها لقرون؛ فالماضي لم يعد «سيئًا» فهو يتميز، بوجود قيم وروابط دينية مشتركة. لكن عند وضع إطار لمبادرة سياسية جديدة بمثل هذه الطريقة، فإن الحزب الحاكم يخاطر بإقصاء بعض الفصائل الكردية، وهذا يعني أن الدعم الذي تمكن من الحصول عليه من المعارضة هذه المرة قد لا يكون كافيًا لجعل المبادرة السياسية مشروعة ومرغوبًا فيها في المدى الطويل. ومع ذلك، إذا أكد التأطير الحكومي بقوة المسؤولية المشتركة، مع الاعتراف بالتنوع الثقافي والسياسي الشرعي داخل تركيا، ووضع نقاط اتصال حقيقية بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، فستكون هناك فرصة جيدة في أن يظل الفضاء الثقافي مفتوحًا لفترة كافية للتوصل إلى حل سلمي للصراع.

المراجع:

1. Johanna Nykänen, "One Question, Any Answers: The EU's role in solving the Kurdish question in Turkey," Finnish Institute of International Relations, Briefing Paper 74 (January 2011), p. 3.
2. "Turkey and the Kurds: Peace be unto you," Economist, August 18, 2005.

3. "Erdoğan: Turkiye'de herkes eşittir", Haberpan, October 14, 2008.
4. Kivanç Ulusoy, "The 'Democratic Opening' in Turkey: A Historical/Comparative Perspective," Insight Turkey, Vol. 12, No. 2 (2010), pp. 83-84.
5. Cengiz Çandar, "The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the 'Opening'," Insight Turkey, Vol. 11, No. 2 (2009), p. 15.
6. Önder Aytaç, "The Democratic Initiative and the Kurdish Issue in Turkey since 2009," Turkish Policy Quarterly, Vol. 9, No. 1 (July 2010), p. 104.
7. Emiliano Alessandri, "Democratization and Europeanization in Turkey after the September 12 Referendum," Insight Turkey, Vol. 12, No. 4 (2010), p. 29.
8. "PM says democratic opening goes on," Hürriyet, July 18, 2010.
9. المعارضة تدعو الحكومة للاستمرار في عملية إمرالي، جريدة حريت، 14 يناير 2013.
10. حزب الحركة القومية يتعهد بمقاومة محادثات السلام، حرييت، 23 يناير، 2013 .
11. "أين نحن في عملية إمرالي؟" زمان اليوم، 30 يناير 2013.
12. بولنت كناش، "المخاطر التي تواجه عملية امرالي،" زمان اليوم، 10 يناير 2013.
13. "الجماهير تنعى أعضاء حزب العمال الكردستاني،" حريت، 17 يناير 2013.
14. "تحليل: أوروبا تنتظر وتترقب نتائج محادثات إمرالي،" مجلة التركي الأسبوعي، 11 يناير 2013.
15. "مسح المواقف السياسية، الجزء 1"، مركز متروبول للأبحاث الاستراتيجية والاجتماعية، سبتمبر 2012.
16. مايكل بارنيت، "الثقافة والاستراتيجية وتغيير السياسة الخارجية: طريق إسرائيل إلى أوسلو،" المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية، المجلد. 5، رقم 1 (1999)، ص. 6.
17. نفس المرجع، ص 9.
18. نفس المرجع.
19. نفس المرجع.
20. نفس المرجع ص -9 10.
21. نفس المرجع. ص 10.
22. نفس المرجع.
23. نفس المرجع، ص 12.
24. نفس المرجع، ص 13.
25. Louis Mink, "Narrative Form as a Cognitive Instrument," R. Canary and H. Kozicki (eds.), The Writing of History: Literature Form and Historical Understanding (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1978).
26. Mayer Zald, "Culture, Ideology, and Strategic Framing," D. McAdam, J. McCarthy, and M. Zald (eds.), Comparative Perspective on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing (New York: Cambridge University Press, 1996), p. 262.
27. بارنيت، "الثقافة والاستراتيجية وتغيير السياسة الخارجية: طريق إسرائيل إلى أوسلو"، ص. 15.
28. Doug McAdam, John McCarthy, and Mayer Zald, "Introduction," D. McAdam, J. McCarthy, and M. Zald (eds.), Comparative Perspective on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing (New York: Cambridge University Press, 1996), p. 6.
29. بارنيت، "الثقافة والاستراتيجية وتغيير السياسة الخارجية: طريق إسرائيل إلى أوسلو"، ص. 15.
30. يونجا بويرس دوغان، أركان ياوز، "أردوغان ينادي بالالتفاف الوطني والوحدة حول المبادرة الكردية،" زمان اليوم، 12 أغسطس 2009.
31. Hayden White, Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth-century Europe (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1973), p. 8.
32. طه أوزهان، حاتم أتا، "جدول أعمال جديد للمسألة الكردية"، رؤية تركية، مجلد. 11، رقم 1، 2009، ص 97.
33. "PM says gov't to tour 81 cities to inform nation about Kurdish move," Hürriyet, November 13, 2009.
34. إيتاش "، المبادرة الديمقراطية والقضية الكردية في تركيا منذ عام 2009"، ص. 102.
35. بيل بارك، تركيا الحديثة: الشعب، والدولة والسياسة الخارجية في عصر العولمة (لندن: روتليدج 2012)، ص 106؛ 108.
36. أوميت جيزرا، "ظهور وجهة نظر حكومية بشأن

القضية الكردية،" رؤية تركية، المجلد. 11، العدد 4 (2009)، ص. 1.

37. الحكومة التركية تشن حملة للانفتاح الديمقراطي "، المجلة التركية الأسبوعية، 15 نوفمبر 2009.

38. بارنيت، "الثقافة والاستراتيجية وتغيير السياسة الخارجية: طريق إسرائيل إلى أوسلو"، ص 27-28.

39. "ليس الأكراد، تم قصف الإرهابيين" حرييت، 22 يناير 2013.

40. "الرئيس غول يدعم مفاوضات السلام التي تهدف إلى نزع سلاح حزب العمال الكردستاني،" حرييت، 11 يناير 2013.

41. Gabriel Mitchell, "A 'Kurdish reset': Erdoğan's last chance?," Turkish Policy Quarterly, Vol. 11, No. 3 (Fall 2012), p. 124.

42. Marlies Casier, Joost Jongerden and Nic Walker, "Fruitless attempts? The Kurdish initiative and containment of the Kurdish movement in Turkey," New Perspectives on Turkey, No. 44 (2011), p. 118.

43. Saban Kardaş, "Erdoğan's Way: Turkish Politics in the Wake of the AKP Congress," The German Marshall Fund of the United States, October 10, 2012

44. Gabriel Mitchell, "A 'Kurdish reset': Erdoğan's last chance?," p. 125.

45. نفس المرجع.

46. 46. Saban Kardaş, "Erdoğan's Way: Turkish Politics in the Wake of the AKP Congress," p. 4 Saban Kardaş, "Erdoğan's Way: Turkish Politics in the Wake of the AKP Congress," p. 4.

47. 47. Ian Traynor and Constanze Letsch, "Locked in a fateful embrace: Turkey's PM and his Kurdish prisoner," The Guardian, March 1, 2013.